العرب
الأربعاء 2021/04/28
السنة 43 العدد 12044

تفاقم الغضب الاجتماعي يعمق من الأزمة السياسية في الجزائر

جبهة القوى الاشتراكية تأسف لما وصلت إليه أوضاع الجزائريين

الأزمة السياسية في الجزائر تزداد تعقيدا على وقع تفاقم الغضب الاجتماعي الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية. وتزايدت التحركات الاجتماعية التي انضمت للحراك الشعبي على غرار الإضرابات كالبريد والتعليم وإدارة الضرائب والسكك الحديدية، وهو ما يضع السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون في موقف صعب.

تعبئة مستمرة

الجزائر – أفضى الغليان الاجتماعي الذي تشهده الجزائر بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إلى تعميق الأزمة السياسية التي تعرفها البلاد منذ سنتين، وهو ما ينذر بمزيد تعقد الوضع السياسي لاسيما في ظل الرفض الذي تبديه أوساط عدة لأجندة السلطة للخروج من المأزق السياسي.

وتسهم الإضرابات والبطالة والفقر ونقص المواد الغذائية الأساسية وارتفاع الأسعار في إشعال الغضب الاجتماعي في الجزائر التي تعاني أصلا من أزمة اقتصادية سببها انخفاض سعر النفط وفاقمتها الأزمة الصحية المرتبطة بفايروس كورونا المستجد.

ويرى مراقبون أن هذا التأزم الاقتصادي والاجتماعي سيفاقم المأزق السياسي الذي تعرفه البلاد منذ انطلاق الحراك الشعبي في 2019 عندما خرج الجزائريون للشارع لقطع الطريق أمام ترشح الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة.

داليا غانم

القضية الاجتماعية أصبحت لصيقة بالاحتجاجات السياسية

وتقول داليا غانم الباحثة المقيمة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط، إن "الوضع الاقتصادي للجزائر يزداد سوءا يوما بعد يوم ويؤدي إلى إفقار شرائح كاملة من السكان وارتفاع معدلات البطالة وباختصار جميع المؤشرات الاقتصادية حمراء".

وفي بداية ديسمبر أعلن الوزير المكلف بالاستشراف محمد شريف بن ميهوب أن الأزمة الصحية تسببت في فقدان "500 ألف وظيفة على الأقل".

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد حيث يُرجح أن يؤدي القرار الأخير بإغلاق 16 ميناء جافا (منافذ موصولة بمرفا بحري عبر طرق برية أو للسكك الحديد) إلى فقدان 4000 وظيفة مباشرة.

وبحسب وزير العمل الهاشمي جعبوب، فإن إغلاق مصانع تجميع السيارات في أعقاب فضائح فساد ووقف استيراد مستلزمات الأجهزة الكهربائية المنزلية قد كلفا أكثر من 50 ألف وظيفة في عام 2020.

ويواصل عمال الشركات التي سُجن رؤسائها بتهم الفساد المتفشي في ظل رئاسة عبدالعزيز بوتفليقة (1999 – 2019) تعبئتهم لإنقاذ وظائفهم والحصول على رواتبهم المتوقفة منذ شهور.

ويقدر صندوق النقد الدولي البطالة حاليا في الجزائر بأكثر من 14 في المئة.

وفي الوقت الذي تسعى فيه السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى وأد الحراك الشعبي انضمت تحركات اجتماعية إليه على غرار انتشار الإضرابات في القطاع العام، كالبريد والتعليم وإدارة الضرائب والسكك الحديدية والقطاع الصحي المنهك بسبب كوفيد – 19، وهو ما يضع تبون في موقف صعب.

وتشدّد غانم على أن "القضية الاجتماعية التي غابت خلال الموجة الأولى من الحراك عام 2019، أصبحت لصيقة بالاحتجاجات السياسية".

وتعمقت الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض مداخيل النفط مع حلول شهر رمضان ومشكلاته المعتادة من شح المواد وارتفاع الأسعار بسبب المضاربة.

وعبر عمر المتقاعد من التعليم عن انزعاجه من تكرار هذا الوضع قائلا "في كل عام، تجتمع الحكومة قبل عدة أشهر من حلول رمضان وتعلن لنا، هذه المرة، كل شيء على ما يرام. ولكن كل عام يتكرر الشيء نفسه، المضاربة والندرة".

وفي مواجهة الأوضاع الصعبة لا تجد العائلات خلاصها إلا في الجمعيات الخيرية التي تقوم بتوزيع المواد الضرورية مجانا لأكثر الفئات حرمانا.

واضطر الكثير من الجزائريين إلى تقليص نفقاتهم وشد الأحزمة، كما لم يفعلوا من قبل.

وأمام تضخم أسعار البطاطس التي يباع الكيلوغرام منها بسعر 100 دينار (0.62 يورو)، لجأت السلطات إلى طرح كميات كبيرة منها في السوق لتوفيرها بسعر يقل عن من 50 دينارا للكيلو.

وأشار الخبير الاقتصادي بوبكر سلامي في تصريحات أوردتها وسائل إعلام محلية إلى أن "غياب الرقابة والإجراءات الرادعة ضد المحتالين شجّع على المضاربة، القوانين موجودة لكنها غير مطبقة".

وبدوره دعا رئيس جمعية حماية المستهلك مصطفى زبدي إلى ضرورة "تنظيم السوق" من أجل "تنويع الاقتصاد".

ويأتي ذلك في وقت أعلن فيه الرئيس تبون عن انتخابات نيابية مبكرة في إطار استكمال تنفيذ وعوده التي أطلقها خلال الحملة الانتخابية، لكن هذا العرض قوبل برفض من قوى سياسية والشارع كذلك الذي استعاد زخمه مؤخرا.

وأعربت جبهة القوى الاشتراكية أقدم أحزاب المعارضة، عن أسفها للوضع الذي يعاني منه الجزائريون.

وقالت "اليوم يحق لنا التشكيك في كفاءة الحكام الحاليين لقيادة البلاد، وخطورة الوضع تُقاس بعدم قدرتهم على وقف التضخم واستقرار العملة الوطنية والحفاظ على العمالة والقدرة الشرائية للمواطنين".

وفي حين أن الحد الأدنى الوطني للأجور لا يتعدى 20 ألف دينار (ما يزيد قليلا عن 125 يورو)، يرى اتحاد النقابات العمالية الجزائرية أن الحد الأدنى اللائق للأجور يجب أن يصل إلى أربعة أضعاف ذلك.

ويُعد السؤال عن الآليات التي بإمكانها أن تمكن الجزائريين من الحفاظ على القدرة الشرائية مع استمرار انخفاض قيمة العملة من الأسئلة التي تؤرق الجزائريين.

وقال الخبير الاقتصادي منصور قديدير "إذا اختارت الحكومة تخفيض قيمة العملة من دون اعتماد سياسة اقتصادية مدروسة، فقد تكون لذلك عواقب وخيمة على القوة الشرائية للمواطنين التي ستتأثر بذلك بصورة دائمة".

العلاقات المغربية السعودية تستعيد زخمها

الرياض تجدد دعمها لمغربية الصحراء

الرباط – عكس التواصل بين وزيري الخارجية المغربي ناصر بوريطة والسعودي الأمير فيصل بن فرحان عودة الدفء إلى العلاقات بين الرباط والرياض بعد فترة "جمود" حسب تعبير المراقبين.

وأجرى الأمير فيصل بن فرحان مباحثات عبر تقنية الاتصال المرئي مع نظيره المغربي ناصر بوريطة حيث جرت مناقشة سبل تعزيز التعاون بين البلدين.

وعبّر الوزيران، بحسب بيان أصدرته وزارة الخارجية المغربية أمس الثلاثاء، عن "الاعتزاز بعلاقات الشراكة والتعاون الراسخة بين المملكة المغربية والمملكة السعودية، وسعيهما لمواصلة تطوير هذه العلاقات والرقي بها إلى مستويات أعلى".

واتفقا على "دعوة القطاعات المعنية في البلدين إلى تنظيم اللقاءات المشتركة في أفق التحضير لأشغال الدورة القادمة للجنة المشتركة".

وأكد الوزيران على "تشبث بلديهما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وضرورة إعلاء الحلول السلمية للقضايا العربية، ووقف أي تدخلات أجنبية في شؤون الدول العربية".

وجدد وزير الخارجية المغربي التأكيد على "التضامن المطلق للمملكة المغربية ووقوفها الدائم مع المملكة السعودية الشقيقة في الدفاع عن استقرارها ووحدة أراضيها وأمن وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها ولمبادرتها لحل الأزمة في اليمن".

وبدوره، أكد الأمير فيصل "موقف بلاده الثابت والمبدئي من وحدة المغرب الترابية ودعمها الموصول لمغربية الصحراء، وتأكيدها على أن أي حل لهذا النزاع الإقليمي المفتعل لا يمكن أن يتم إلا في إطار سيادة المملكة المغربية ووحدة ترابها".

ويعكس هذا التأكيد استمرار المغرب في نجاحاته الدبلوماسية في ملف الصحراء حيث تواصل الرباط حشد دعم العواصم الأفريقية والعربية والدولية لدعم سيادته على صحرائه، وهو ما كرس دينامية دبلوماسية قوية في الأقاليم الجنوبية للمملكة بفتح العديد من الدول قنصليات لها في تلك المناطق في سياق "دبلوماسية القنصليات" التي تبناها العاهل المغربي الملك محمد السادس.

ولم يفوّت الوزيران فرصةَ بحث تطورات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة في ظل المواجهات التي شهدتها القدس مؤخرا، حيث أعرب الطرفان عن "تضامن بلديهما الثابت مع الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، وتأكيدهما على ضرورة عدم المساس بالخصوصية الدينية المتعددة لمدينة القدس والحفاظ على وضعها القانوني".

وأكدا على "ضرورة تكثيف الجهود من أجل تجاوز حالة الجمود التي تعرفها العملية السلمية، وإعادة إطلاق دينامية جديدة تمكن من استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس حل الدولتين، الذي توافق عليه المجتمع الدولي".

ويُبرز اتصال الأمير فيصل وبوريطة، الذي جاء بعد فترة يقول مراقبون إنها اتسمت بالبرود في العلاقات بين الرباط والرياض، عمق ومتانة التحالف التقليدي بين المغرب والسعودية.

وكان المغرب من أوائل المساهمين في دعم السعودية في مواجهة المتمردين الحوثيين في اليمن وأرسل طائرات مقاتلة من طراز أف – 16 شاركت بشكل فعّال في العمليات الحربية.

فيصل بن فرحان

السعودية تؤكد دعمها الثابت لوحدة المغرب الترابية

ويرى مراقبون أن هناك العديد من الاعتبارات، التي من بينها الانسجام في المواقف، التي تُبقي على متانة العلاقات بين المغرب والسعودية.

وتُعد العلاقات بين المغرب وإيران متوترة للغاية بسبب دعم طهران لأجندات جبهة البوليساريو الانفصالية التي تخوض نزاعا مع المغرب بسبب صحرائه، وهو ما يجد صداه لدى السعودية التي رحبت في وقت سابق ودعمت قطع الرباط علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في العام 2018.

ويُعد المغرب شريكا اقتصاديا موثوقا به لدى السعودية رغم اختلاف المواقف من بعض القضايا أحيانا حيث وقفت الرباط موقف المحايد تجاه أزمة الخليج في عام 2017 عندما بادرت السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع علاقاتها مع قطر.

ويرى مراقبون أن العلاقات المغربية السعودية استعادت زخمها الطبيعي مع التقدم المحرز في المصالحة الخليجية التي تم الإعلان عنها في 5 يناير الماضي في البيان الختامي لقمّة العلا.

هل أصبح «الحراقة التونسيون» هدفا للخلايا الإرهابية لاستقطابهم

السلطات التونسية تكشف عن خلية إرهابية تدير أنشطتها بين تونس وأوروبا

تونس – يثير إعلان السلطات التونسية الثلاثاء تفكيك خلية تدير أنشطتها بين تونس وأوروبا لتمويل إرهابيين تساؤلات بشأن إمكانية وجود خلايا أخرى لاستقطاب التونسيين المهاجرين غير الشرعيين، لاسيما مع تكرر حوادث الاعتداء في أوروبا التي نفذها تونسيون.

وأفاد المتحدث باسم الحرس الوطني حسام الجبابلي أن الخلية مختصة في تمويل العناصر الإرهابية المتواجدة بمناطق النزاع المسلح والمحتجز بعضها بمخيمات اللاجئين فيما يتخفى البعض الآخر داخل المجتمع ومكوناته.

وقال الجبابلي في بيان عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" إن "الخلية يقودها أجنبي من جنسية عربية وزوجته التونسية المتواجدان بإحدى الدول الأوروبية، فيما يشاركهما في تونس ثلاثة عناصر، وهم رجلان وامرأة، تحصن أحدهم بالفرار".

وبحسب ما كشف عنه الجبابلي، مكنت عملية مداهمة لمنازل المتورطين من ضبط مبالغ بالعملة التونسية والأجنبية إضافة إلى وثائق بنكية وبريدية خاصة بتحويلات مالية.

وأوضح أن اعترافات الموقوفين كشفت عن انتفاع 15 عنصرا إرهابيا بتمويلات مالية صادرة عن عائلاتهم داخل تونس، مضيفا أن القضاء أصدر محاضر تفتيش لتعقب 16 متورطا في النشاط الإرهابي.

ويسمح قانون مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال، الذي تبنته تونس في عام 2015 بهدف مضاعفة جهودها في مكافحة التطرف ومصادر تمويله، بتعقب تونسيين متورطين في قضايا إرهابية حتى خارج البلاد.

وأعاد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف شرطية فرنسية الأسبوع الماضي قرب باريس إلى الواجهة التساؤلات بشأن التغيرات المفاجئة التي تطرأ على التونسيين المهاجرين بطريقة غير شرعية "الحراقة".

اعتداء رامبوييه يسلط الضوء على تحول المهاجرين التونسيين إلى إرهابيين

وأصاب جمال ق. (36 عاما)، وهو تونسي يتحدر من مدينة مساكن الساحلية دخل فرنسا في 2009 بطريقة غير شرعية، الموظفة في الشرطة ستيفاني (49 عاما) بطعنتي سكين في العنق عند مدخل مركز الشرطة في مدينة رامبوييه الصغيرة ما أدى إلى مقتلها.

وبالرغم من تراجع نفوذ الجماعات الإرهابية، لاسيما بعد انهيار تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي في سوريا والعراق وغيرهما من المناطق في العالم، إلا أن التونسيين لا يزالون ينفذون عمليات إرهابية وهو ما أثار جدلا هذه الأيام في تونس.

واعتبر العميد خليفة الشيباني الخبير في الشؤون الأمنية أن "تحول التونسيين المهاجرين بطريقة سرية إلى إرهابيين دون سواهم يثير العديد من التساؤلات، هناك مهاجرون من العديد من الجنسيات الأخرى ولا ينفذون عمليات إرهابية في أوروبا".

وتابع الشيباني في تصريح لـ"العرب" أنه "في المنظومة الإرهابية، هناك خلايا متعددة على غرار تلك المتخصصة في التمويل والمتخصصة في الاستقطاب على غرار ما حدث في المساجد والخيمات الدعوية في تونس في سنوات 2012 و2013 (زمن حكم الترويكا) قبل أن يتم الانتقال الآن إلى الفضاء الافتراضي".

خليفة الشيباني

الاستقطاب انتقل للفضاء الافتراضي بعد أن كان في المساجد وغيرها

وشدد الشيباني على أن "المكافحة الناجعة للظاهرة تبقى رهينة مزيد التنسيق بين الجانب الأوروبي وتونس حولها، علاوة على الذهاب إلى أسبابها الحقيقية على غرار الفقر والأسباب النفسية خاصة أن مثل هذه الحوادث ستكون لها تداعياتها على الجاليات المسلمة من قبل اليمين المتطرف".

وتكررت في السنوات الأخيرة الحوادث الإرهابية التي نفذها تونسيون في القارة العجوز، لاسيما فرنسا التي عرفت أكبر عملية إرهابية في مدينة نيس في العام 2016 عندما قاد تونسي كان قد هاجر إلى فرنسا في عام 2005 شاحنة وسط حشد يحتفل بيوم الباستيل ما أسفر عن سقوط 86 قتيلا.

وأواخر العام 2016 أيضا شن تونسي آخر هو أنيس العامري (24 عاما) هجوما بشاحنة أسفر عن مقتل 12 وجرح أكثر من 70 شخصا في مدينة برلين الألمانية، قبل أن تقتله الشرطة الإيطالية بعدها بأيام.

ومع تزايد الاعتداءات لاسيما في فرنسا يتساءل مراقبون عما إذا كان هناك تواصل بين خلايا إرهابية مع المهاجرين لاسيما التونسيين منهم، خاصة في ظل التهم التي تلاحق أطرافا فاعلة في تونس على غرار بعض الجمعيات التي تزايدت إبان انتفاضة 14 يناير في البلاد.

وقال العميد الشيباني إن "هناك واقعا سياسيا غض الطرف في 2012 و2013 على ظاهرة الإرهاب والتطرف وهي أمام الملأ حيث تمت السيطرة على المساجد، وإنشاء جمعيات مشبوهة التي نطلب اليوم وغدا مراجعة أعمالها وتدقيقها ومحاسبة المخالفين لاسيما في ظل وجود جمعيات تُعد روافد لأحزاب سياسية معينة".